



مجلة البحوث المالية والتجارية

المجلد (26) – العدد الأول – يناير 2025



دراسة انتقادية لمحاسبة التغطية كأداة لتمثيل أنشطة إدارة مخاطر
السوق في القوائم المالية

A critical Study of Hedge Accounting as a Tool for Representing Market Risk Management Activities in Financial Statements

إعداد

الباحث/ سماح عاطف السيد رزق
المدرس المساعد بكلية التجارة – جامعة بورسعيد

إشراف

الدكتور

هادي محسن السيد دعية
مدرس المحاسبة والمراجعة
بكلية التجارة جامعة بورسعيد

الأستاذ الدكتور

زين العابدين سعيد فارس
أستاذ المحاسبة المالية
بكلية التجارة جامعة بورسعيد

2024-09-22	تاريخ الإرسال
2024-09-28	تاريخ القبول
رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/	



ملخص:

هدف البحث لدراسة مدى تمكن الآليات الحالية لمحاسبة التغطية من تمثيل أنشطة إدارة مخاطر السوق بصدق في القوائم المالية وتحديد الصعوبات التي تعوق محاسبة التغطية عن تحقيق هذا الهدف.

وتوصل البحث إلى أنه بالنسبة للتغطية الجزئية أو تغطية بند منفرد فإن الآليات الحالية لمحاسبة التغطية تركز على تقديم معلومات إما عن تغطية خطر التعرض لتغيرات في القيمة العادلة أو تغطية خطر التعرض لتقلب في التدفقات النقدية، أما بالنسبة للتغطية الكلية أو تغطية محفظة من الأصول أو الالتزامات المالية ضد خطر سعر الفائدة فإن الآليات الحالية لمحاسبة التغطية تركز على تقديم معلومات عن القيمة العادلة فقط ولا توفر معلومات عن تغطية خطر التقلب في التدفقات النقدية رغم أن الهدف من التغطية هو تخفيض التقلب في التدفقات النقدية والقيمة العادلة معاً.

كما توصل البحث إلى أن قواعد إعداد وعرض القوائم المالية التي تلتزم بها البنوك المصرية والصادرة عن البنك المركزي تجاهلت محاسبة التغطية الكلية أو محاسبة تغطية المحافظ وهو ما يعني أن الآليات الحالية التي تطبقها البنوك المصرية لا تمثل بصدق أنشطة إدارة المخاطر في القوائم المالية.

وأخيراً توصل البحث إلى أن المتطلبات الحالية لمحاسبة التغطية تؤدي إلى تمثيل التغطية بشكل غير مباشر، ولا تصور أنشطة الإدارة الديناميكية للمخاطر، كما أنها لا تقدم صورة كاملة عن تعرض المؤسسة للخطر المدار، ولا تقدم صورة كاملة عن مركز المخاطر الذي يتضمن مخاطر تم اتخاذ قرار بعدم تغطيتها، وفي الواقع غالباً ما تستخدم هذه الآليات لمعالجة التقلب في الأرباح والخسائر بدلاً من تمثيل أنشطة إدارة المخاطر في حد ذاتها في القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: محاسبة التغطية، إدارة المخاطر، إدارة مخاطر السوق

Abstract:

The aim of the research is to study the extent to which current hedge accounting mechanisms accurately represent market risk management activities in financial statements and to identify the difficulties that hinder hedge accounting from achieving this objective.

The research concluded that for micro hedging or hedging an individual item, current hedge accounting mechanisms focus on providing information either about hedging against the risk of changes in fair value or hedging against the risk of fluctuations in cash flows. However, for macro hedging or hedging a portfolio of financial assets or liabilities against interest rate risk, current hedge accounting mechanisms concentrate solely on providing information about fair value and do not present information about hedging against cash flow volatility, despite the objective of hedging being to reduce both cash flow and fair value volatility.

The research also found that the rules for preparing and presenting financial statements that Egyptian banks adhere to, issued by the Central Bank, have overlooked macro hedge accounting or portfolio hedge accounting. This means that the current mechanisms applied by Egyptian banks do not accurately represent risk management activities in the financial statements.

Finally, the research concluded that current hedge accounting requirements lead to an indirect representation of hedging, failing to portray the dynamic risk management activities. They do not provide a complete picture of the institution's exposure to managed risks. In fact, these mechanisms are often used to address fluctuations in profit and loss rather than to represent risk management activities themselves in the financial statements.

Key words: Hedge Accounting, Risk Management, Market Risk Management.



أولاً- مشكلة البحث:

آثار تطبيق متطلبات محاسبة التغطية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي IAS 39 قلق المحاسبين والمراجعين والأكاديميين بسبب تعقد متطلبات محاسبة التغطية (Papa, V., & Peters, S, 2013) ، وأدت هذه الصعوبات إلى تخوف المؤسسات من تطبيق محاسبة التغطية (Abdullah, A., & Ku Ismail, K. N. I., 2016) ، لذا حاول مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 تبسيط متطلبات محاسبة التغطية الواردة في معيار المحاسبة الدولي IAS 39 بحيث تتمكن المؤسسات من أن تعكس بشكل أفضل أنشطة إدارة المخاطر في القوائم المالية (Gornjak, M, 2017).

ورغم أن معيار IFRS 9 وضع العديد من الشروط والمتطلبات لتطبيق محاسبة التغطية ولتحقيق فعالية التغطية وذلك لضمان أن تحقق محاسبة التغطية الهدف منها إلا أن تلك المتطلبات واجهت العديد من الصعوبات التي أعاقحت محاسبة التغطية عن تحقيق هدفها. ثانياً- هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة مدى تمكن الآليات الحالية لمحاسبة التغطية من تمثيل أنشطة إدارة مخاطر السوق بصدق في القوائم المالية وتحديد الصعوبات التي تعوق محاسبة التغطية عن تحقيق هذا الهدف.

ثالثاً- خطة البحث: في ضوء مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه تتمثل خطة البحث فيما يلي:

- المحور الأول: ماهية محاسبة التغطية
- المحور الثاني: المحاسبة عن علاقات التغطية المؤهلة
- المحور الثالث: أوجه القصور في الآليات الحالية لمحاسبة التغطية والتي تعوقها عن تمثيل أنشطة إدارة مخاطر السوق

المحور الأول – ماهية محاسبة التغطية:

تعتبر المخاطرة السمة الأساسية الملازمة للمنظمات في مختلف القطاعات وخاصة القطاعات المالية، حيث تتعرض البنوك للعديد من المخاطر أهمها مخاطر التغير في أسعار الفائدة وأسعار العملات الأجنبية ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان، ومع زيادة حدة المنافسة وارتفاع درجة المخاطرة لا يمكن للمؤسسات المالية الاستمرار إلا مع إدارة المخاطر التي تواجهها (عبد الحميد، 2017).

وتتعدد الأساليب التي تستخدمها المؤسسات للتعامل مع المخاطر فقد تقرر الشركة الاحتفاظ بالمخاطر أو تحويلها لطرف آخر من خلال التأمين أو استخدام المشتقات المالية لتغطية هذه المخاطر، والمشتقات المالية هي أدوات مالية يتم اشتقاق قيمتها من قيمة الأصول محل التعاقد (Underlying Asset) والتي قد تكون أسهم أو سندات أو سلع أو عملات أجنبية (القاضي، 2024)، وتعتمد قيمة المشتقات المالية على قيمة الأداة الأساسية محل التعاقد (Hairston, S. A., & Brooks, M. R, 2019).

فالمشتقات المالية هي عقود يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي ولا تتطلب استثمار مبدئي أو تتطلب مبلغ صغير جداً وتعتمد قيمتها على قيمة الأصل محل التعاقد لذلك سميت مشتقات أي تشتق قيمتها من قيمة أصل معين (حماد، 2016).

أي أنها عقد بين طرفين أو أكثر تشتق قيمته من قيمة الأدوات محل التعاقد والتي عادة تتغير قيمتها نتيجة التغير في متغيرات السوق مثل معدل الفائدة وسعر الصرف الأجنبي، وهي تمكن المؤسسات من التحوط للتعرض للمخاطر لأنها تسمح لها بالدخول في عقود تتحرك قيمتها في اتجاه معاكس للمخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة (Campbell, J. L., Mauler, L. M., & Pierce, S. R, 2019).

وتخلص الباحثة مما سبق إلى أن المشتقات المالية عبارة عن عقود تشتق قيمتها من قيمة أداة مالية أخرى أساسية Underlying، وينشأ عنها حقوق أو التزامات تؤدي إلى تحويل المخاطر المرتبطة بالأداة المالية الأساسية إلى طرف آخر، ويتم تسويتها في تاريخ مستقبلي، كما أنها لا تتطلب استثمار أولي أو تتطلب استثمار أولي منخفض جداً.

وقد تستخدم المشتقات في تغطية المخاطر ولكن قد يؤدي استخدام المشتقات في تغطية المخاطر إلى وجود تقلبات في الأرباح بسبب عدم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن أداة التغطية والبند المغطى في نفس الفترة الزمنية، ومن هنا ظهرت محاسبة التغطية والتي يتم من خلالها الربط محاسبياً بين أداة التغطية والبند المغطى والاعتراف بالتغيرات في قيمهم في نفس الفترة وب نفس الطريقة وهو ما يقلل من التقلبات في القوائم المالية.

• مفهوم محاسبة التغطية (محاسبة التحوط):

التغطية هي استخدام أداة مالية ما لتخفيض تعرض القوائم المالية بالمنشأة لخطر معين (صالح و أبو بكر، 2018)، كما عرفت بأنها أداة لتحويل مخاطر التغير في أسعار السلع أو التغير في أسعار الصرف أو التغير في أسعار الفائدة من طرف يرغب في تجنب المخاطرة إلى طرف يرغب في تحملها (Bunea-Bontas et al., 2009)، وأضافت دراسة أخرى أن التغطية أداة لتحويل المخاطر يمكن أن تضيف قيمة للمؤسسة (González et al., 2020).



ووضحت دراسة أخرى أن التغطية هي وسيلة لإدارة المخاطر تتم من خلال استخدام مشتقة مالية أو أكثر لمواجهة خطر التغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأصل أو التزام مالي أو لأي عملية مستقبلية بحيث تتعادل الآثار الناتجة عن الأداة المستخدمة للتغطية مع الآثار الناتجة عن البند المغطى في تأثيرها على القوائم المالية (عبد الحميد، 2017).

كما عرفت بأنها تقنية مالية تستخدمها الشركة لمواجهة المخاطر المحتملة الناتجة عن التقلبات التي تحدث في الأسعار في السوق المالي أو هي إجراء يتم اتخاذه في سوق معين لمحاولة التعويض عن التعرض لتقلبات الأسعار في سوق آخر بهدف تقليل التعرض للمخاطر غير المرغوب فيها (عبد الغفار، 2019).

وعرفت بأنها تقنية لإدارة المخاطر تتضمن استخدام أدوات التغطية لمقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى (حماد، 2016).

وتخلص الباحثة مما سبق إلى أن هناك خلط في الدراسات السابقة بين مفهوم التغطية ومفهوم محاسبة التغطية، حيث تتضمن معظم أنشطة الأعمال العديد من المخاطر التي ينبغي على الشركات إدارتها من خلال استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر، لذا قد تتخذ الشركات قراراً لتغطية هذه المخاطر خاصة مخاطر السوق مثل مخاطر سعر الصرف، مخاطر سعر الفائدة ، ولقد تعددت تعريفات التغطية ولكن كل هذه التعريفات تدور حول أنها أنشطة تقوم بها المؤسسة لتخفيف حدة مخاطر السوق التي تتعرض لها المؤسسة، وذلك من خلال استخدام أداة تغطية لمواجهة خطر التغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند الذي ترغب المنشأة في تغطية مخاطره، أما محاسبة التغطية فهي منهج محاسبي يمكن من عرض أنشطة التغطية في القوائم المالية بشكل يمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم الأنشطة التي قامت بها الإدارة لمواجهة المخاطر وتقييم أداء الإدارة كما يساعد على تقليل التقلب في الأرباح والخسائر وستوضح الباحثة مفهوم محاسبة التغطية بالتفصيل فيما يلي:

لقد تعددت التعريفات المقدمة لمحاسبة التغطية حيث عرفت إحدى الدراسات بأنها أداة لتحويل المخاطر السوقية - مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الأسعار - التي ترغب الشركة في تجنبها إلى مخاطر تكون الشركة على استعداد لتحملها (مبارك، 2017)، كما وضحت دراسة أخرى أن محاسبة التغطية تعبر عن الأسس والقواعد التي تحكم عملية التغطية والتي تؤدي إلى تقديم قوائم مالية ذات شفافية ومصداقية كبيرة (عبد الغفار، 2019).

كما عُرِفَتْ بأنها عملية تهدف لتحقيق المقابلة في توقيت الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة للبند المغطى وأداة التغطية لذا تقوم بتعديل الأساس العادي للاعتراف بالأرباح والخسائر المرتبطة بالبند المغطى أو أداة التغطية للتمكن من الاعتراف بالأرباح والخسائر من أداة التغطية في نفس الفترة التي يتم فيها الاعتراف بأرباح وخسائر البند المغطى (Köchling et al,2018) ولقد اتفقت العديد من الدراسات على أن محاسبة التغطية هي سياسة محاسبية اختيارية وهي استثناء للمحاسبة العادية لأنها مصممة للاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن أداة التغطية والبند المغطى في نفس الفترة ونفس القائمة بهدف تجنب تذبذب نتائج الأعمال خلال الفترات المختلفة (Glaum, & Klöcker,2011).

ولقد عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية محاسبة التغطية في معيار الأدوات المالية 9 IFRS أنها منهج محاسبي يهدف إلى أن تعكس القوائم المالية أثر أنشطة إدارة المخاطر لمنشأة تستخدم الأدوات المالية لإدارة التعرضات الناتجة عن مخاطر معينة يمكن أن تؤثر على الأرباح أو الخسائر أو الدخل الشامل الآخر.

وبناء على التعريفات السابقة يمكن تحديد العناصر الأساسية لعملية التغطية وهي:

1. أداة التغطية (Hedging Instrument): هي مشتقة أو في حالة تغطية مخاطر

التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية أصل أو التزام مالي غير مشتق، ولكي يتم تصنيف أداة ما كأداة تغطية يجب أن يكون هناك توقع أن التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لها تعوض التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى، ولأغراض محاسبة التغطية فإن الأدوات الوحيدة التي يمكن تبويبها كأدوات تغطية هي الأدوات التي يدخل فيها طرف من خارج المنشأة التي تقوم بإعداد القوائم المالية أي طرف خارجي عن المجموعة أو المنشأة الفردية التي يتم التقرير عنها، أما معاملات التغطية بين أطراف المجموعة الواحدة يتم استبعادها عند إعداد قوائم مالية مجمعة، بالتالي معاملات التغطية هذه غير مؤهلة لمحاسبة التغطية في القوائم المالية المجمعة للمجموعة ومؤهلة لمحاسبة التغطية في القوائم المالية المستقلة لمنشأة منفردة داخل المجموعة أو القطاع الذي يقوم بإعداد قوائم مالية (Riccardi, L.,2016، معيار المحاسبة المصري رقم 26 الأدوات المالية).

2. البند المغطى (Hedged Item): هو بند يعرض المنشأة لمخاطر التغير في القيمة

العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية وتم تخصيصه على أنه بند يتم تغطية مخاطره، وقد يكون البند المغطى أصل أو التزام أو ارتباط مؤكد منفرد firm commitment أو عملية متوقعة ومؤكدة الحدوث بدرجة عالية forecast



transaction أو صافي استثمار في نشاط أجنبي وقد يكون مجموعة من الأصول أو الالتزامات أو الارتباطات المؤكدة أو المعاملات المتوقعة والمؤكددة الحدوث بدرجة كبيرة أو صافي استثمارات في أنشطة أجنبية لها سمات مخاطر مشابهة وقد يكون البند المغطى هو محفظة مالية ذات مخاطر أسعار فائدة فقط أو جزء من محفظة أصول مالية أو التزامات مالية تتشارك في الخطر المغطى (معيار المحاسبة المصري رقم 26 الأدوات المالية)

وتخلص الباحثة مما سبق إلى أن محاسبة التغطية هي منهج محاسبي اختياري يختص بالمعالجة المحاسبية لأدوات التغطية التي تستخدمها المؤسسة لتغطية مخاطر السوق التي تتعرض لها بحيث يتم الربط محاسبياً بين أداة التغطية والبند المغطى والاعتراف بالتغيرات في قيمهم في نفس الفترة ونفس الطريقة وهو ما يقلل من التقلبات في القوائم المالية، وقد تكون التغطية جزئية Micro Hedging وذلك عندما يتم تغطية بند واحد سواء كان أصل أو التزام أو ارتباط مؤكد أو عملية مؤكدة الحدوث بدرجة عالية، وقد تكون التغطية كلية Macro Hedging وذلك عندما يتم تغطية مجموعة بنود سواء كانت مجموعة من الأصول أو الالتزامات أو الارتباطات المؤكدة أو المعاملات المتوقعة والمؤكددة الحدوث بدرجة كبيرة أو صافي استثمارات في أنشطة أجنبية لها سمات مخاطر مشابهة أو محفظة مالية ذات مخاطر أسعار فائدة فقط أو جزء من محفظة أصول مالية أو التزامات مالية تتشارك في الخطر المغطى، وإذا حققت محاسبة التغطية الهدف منها فإنها تساعد على توفير معلومات تفيد المستخدمين في التنبؤ بقدرة المنشأة على استغلال الفرص وقدرتها على مقاومة الأوضاع المعكاسة أي أنها تزيد من ملائمة المعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرار، وتوضح الباحثة فيما يلي أهداف محاسبة التغطية:

- أهداف محاسبة التغطية:

يتمثل الهدف الرئيسي لمحاسبة التغطية في أن تعكس القوائم المالية أثر أنشطة إدارة المخاطر ويتم ذلك من خلال تحقيق المقابلة في توقيت الاعتراف بالأرباح والخسائر لكلاً من البند المغطى وأداة التغطية وبالتالي موازنة الآثار في قائمة الدخل وهو ما يحد من التقلبات في التقارير المالية حيث في ظل القواعد العامة للمحاسبة يتم المحاسبة عن البند المغطى بشكل منفرد عن أداة التغطية حيث عادة ما تكون أداة التغطية أداة مالية مشتقة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، في حين قد يتم قياس البند المغطى بالتكلفة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وهو ما يؤدي إلى الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البند المغطى وأداة التغطية في فترات محاسبية مختلفة مما يؤدي إلى وجود تقلبات في الأرباح

بسبب عدم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن أداة التغطية والبند المغطى في نفس الفترة الزمنية وبالتالي لا تعكس القوائم المالية علاقة التغطية بدقة، أما إذا اختارت المؤسسة تطبيق محاسبة التغطية يتم الربط محاسبياً بين أداة التغطية والبند المغطى بحيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة التغطية في نفس الفترة التي يتم فيها الاعتراف بالتغيرات في البند المغطى (عبد الحميد، 2017)

ووضحت دراستي (Kablan, 2014) & (Deloitte, 2023) أن الهدف الرئيسي لمحاسبة التغطية هو أن تعكس القوائم المالية الأرباح أو الخسائر الناتجة عن أداة التغطية في نفس الفترة التي يتم الاعتراف فيها بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن البند المغطى بالتالي تقابل الخسارة في أحدهما الأرباح في الآخر، وبالتالي عدم تطبيق محاسبة التغطية قد يؤدي إلى تذبذب الأرباح والخسائر من فترة لأخرى، كما وضحت دراسة (Wang, L., & Makar, S., 2019) أن هدف محاسبة التغطية هو مساعدة المستثمرين على فهم ممارسات إدارة المخاطر والتعرضات للمخاطر بشكل أفضل، وجمعت دراسة (Deloitte, 2014) بين الهدفين وذكرت أن محاسبة التغطية تعمل على تقليل التقلب في الأرباح وتمثيل أنشطة إدارة المخاطر في القوائم المالية.

أما معيار المحاسبة المصري رقم 47 الخاص بالأدوات المالية وضح أن هدف محاسبة التغطية هو أن تعكس القوائم المالية أثر أنشطة واستراتيجيات إدارة المخاطر لمنشأة تستخدم الأدوات المالية لإدارة مخاطر التعرض لمخاطر معينة يمكن أن تؤثر على الأرباح أو الخسائر ويمكن أن تؤثر على الدخل الشامل الآخر في حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي اختارت المنشأة أن تعرض التغيرات في القيمة العادلة لها في قائمة الدخل الشامل الآخر (معيار المحاسبة المصري رقم 47 - الأدوات المالية)

كما وضحت قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من البنك المركزي المصري أن الهدف من محاسبة التغطية هو أن تعكس القوائم المالية أثر أنشطة واستراتيجيات إدارة المخاطر في القوائم المالية للبنوك التي تستخدم الأدوات المالية لإدارة التعرضات لمخاطر معينة، وتستند محاسبة التغطية على فكرة عامة هي المقاصة بين الأرباح والخسائر من أداة التغطية والبند المغطى.

وتخلص الباحثة مما سبق إلى أن هدف محاسبة التغطية هو أن تعكس القوائم المالية أثر أنشطة إدارة مخاطر السوق، ومن خلال القيام بذلك فإنها تقلل التقلب في قائمة الدخل نتيجة الربط المحاسبي بين الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات



النقدية لأداة التغطية والبند المغطى ونتيجة لذلك تقابل الخسائر الناجمة عن الخطر لأحدهما المكاسب المحققة للآخر.

• شروط تطبيق محاسبة التغطية:

نظراً لأن محاسبة التغطية تعد خروجاً عن قواعد المحاسبة العادية فضلاً عن أنها اختيارية أي أن المؤسسة غير ملزمة بتطبيقها وضع معيار المحاسبة المصري رقم 47 "الأدوات المالية" شروطاً لتطبيق محاسبة التغطية وذلك لمنع التلاعب في القوائم المالية، لذا حتى تتأهل علاقة التغطية لمحاسبة التغطية يجب أن تلبى الشروط التالية:

- تتكون علاقة التغطية من أدوات تغطية مؤهلة وبند مغطاه مؤهلة، أي أن كلاً من أداة التغطية والبند المغطى يجب أن يستوفوا الشروط التي حددها معيار المحاسبة المصري رقم 47 لاعتبارهم أدوات وبند مؤهلة للتغطية.
- يوجد في بداية علاقة التغطية توثيقاً رسمياً لعلاقة التغطية وهدف المنشأة من إدارة المخاطر ويجب أن يشمل ذلك التوثيق على تحديد أداة التغطية والبند المغطى والمخاطر التي يتم تغطيتها وكيف تقوم المنشأة بتقييم فعالية التغطية، وفعالية التغطية هي مدى ما تم من مقاصصة بين التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة التغطية والتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى (Pwc,2017)، وعدم فعالية التغطية هي المدى الذي تكون فيه التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة التغطية أكبر أو أقل من البند المغطى (معيار المحاسبة المصري رقم 47- الأدوات المالية)، وعند تخصيص علاقة التغطية يجب على المؤسسة أن تحدد الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى عدم فعالية التغطية
- تستوفي علاقة التغطية جميع متطلبات فعالية التغطية وهي كما حددتها دراسة (Rannou, Y., Barneto, P,2021) كما يلي:

أ. أن توجد علاقة اقتصادية بين البند المغطى وأداة التغطية، أي أن تتحرك قيم البند المغطى وأداة التغطية في الإتجاه المعاكس عند تحقق الخطر المغطى، أي إذا ارتفعت قيمة البند المغطى نتيجة تحقق الخطر المغطى تنخفض قيمة أداة التغطية والعكس.

ب. ألا يهيمن أثر المخاطر الائتمانية على التغيرات في القيمة التي تنتج من تلك العلاقة الاقتصادية، على سبيل المثال عندما تغطي المنشأة خطر التعرض للتغير في سعر سلعة باستخدام مشتقة غير مضمونة بضمان، إذا حدث تدهور

شديد في الوضع الائتماني للطرف المقابل في تلك المشتقة ، قد تتأثر القيمة العادلة لأداة التغطية - المشتقة - بالتغير في الوضع الائتماني للطرف المقابل أكثر من تأثرها بالتغيرات في سعر السلعة وبذلك تكون هيمنت المخاطر الائتمانية على التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية أكثر من التغيرات في سعر السلعة، في حين أن التغيرات في القيمة العادلة للبند المغطى تعتمد إلى حد كبير على التغيرات في سعر السلعة.

ج. أن تكون نسبة التغطية لعلاقة التغطية هي نفسها مثل تلك الناتجة عن كمية البند المغطى التي تقوم المنشأة بالتحوط لها فعلياً وكمية أداة التغطية التي تستخدمها المنشأة فعلياً للتغطية لتلك الكمية من البند المغطى.

المحور الثاني- المحاسبة عن علاقات التغطية المؤهلة:

سبق وأشارت الباحثة إلى وجود مستويان من التغطية وهما التغطية الجزئية والتي تحدث عندما يتم تغطية بند بمفرده، والتغطية الكلية والتي تحدث عندما يتم تغطية مجموعة بنود أو تغطية محفظة مالية، وعندما تتم المحاسبة عن علاقات التغطية الكلية يجب على المنشأة تطبيق متطلبات محاسبة تغطية القيمة العادلة الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم 26، أما عندما تتم المحاسبة عن علاقات التغطية الجزئية يوجد ثلاثة أنواع من علاقات التغطية وضحا معيار المحاسبة المصري رقم 47 وتوضح الباحثة فيما يلي كيفية المحاسبة عن علاقات التغطية سواء الجزئية أو الكلية

أ- آليات محاسبة تغطية بند بمفرده (المحاسبة عن علاقات التغطية الجزئية):

وضح معيار المحاسبة المصري رقم (47) الخاص بالأدوات المالية وكذلك قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي والعديد من الدراسات مثل دراسة (صالح وأبو بكر، 2018) أنواع علاقات التغطية حيث يوجد ثلاثة أنواع من علاقات التغطية هي:

1. تغطية القيمة العادلة: وهي التغطية من خطر التعرض لتغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام معترف به أو لارتباط مؤكد غير معترف به أو لمكون من أي من مثل تلك البنود التي يمكن أن ترجع إلى مخاطر معينة ويمكن أن تؤثر على الأرباح والخسائر، ومن أمثلتها التغطية من خطر التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لأداة دين بمعدل عائد ثابت والتي تنشأ عن التغيرات في معدل العائد، وتقوم تغطية القيمة العادلة على مقابلة تغيرات القيمة العادلة للبند المغطى مع تغيرات القيمة العادلة لأداة التغطية (الأداة المشتقة) والاعتراف بها في الأرباح والخسائر في نفس الفترة، حيث تعالج التغيرات في القيمة



العادلة للبند المغطى وأداة التغطية باعتبارها أرباح أو خسائر يتم الاعتراف بها فوراً في قائمة الدخل باستثناء إذا كان البند المغطى عبارة عن استثمار في أداة حقوق ملكية محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر لأداة التغطية والبند المغطى في الدخل الشامل الآخر، ويظهر كلاً من البند المغطى وأداة التغطية بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي، ونتيجة لهذه المعالجة يحدث توازن نسبي بين الأرباح الناتجة عن أحدهما والخسائر الناتجة عن الآخر مما يجعل التأثير النهائي على قائمة الدخل محدود وهو ما يساعد على التغلب على مشكلة تذبذب الدخل نتيجة القياس بالقيمة العادلة.

2. تغطية التدفق النقدي: هي التغطية من خطر التعرض لتقلب في الأسعار أو التكاليف أو المعدلات أو الشروط المتعلقة بتدفقات نقدية مستقبلية غير مؤكدة ، وهي أيضاً التغطية من خطر التعرض لتدفقات نقدية متغيرة لمعاملة متوقعة الحدوث في المستقبل (EY,2024)، ولقد عرف معيار المحاسبة المصري رقم (47) تغطية التدفقات النقدية بأنها التغطية من خطر التعرض لتقلب في التدفقات النقدية الذي يرجع لمخاطر معينة مرتبطة بأصل أو التزام معترف به أو بمكون له (مثل جميع أو بعض دفعات الفائدة المستقبلية على دين متغير المعدل) أو معاملة متوقعة مرجحة الحدوث بدرجة كبيرة ويمكن أن يؤثر على الأرباح والخسائر، والغرض من تغطية التدفق النقدي هو تأجيل الاعتراف بأرباح أو خسائر أداة التغطية والاعتراف بها في الفترة التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للبند المغطى على الأرباح والخسائر، على سبيل المثال استخدام عقود مبادلة سعر الفائدة لتغيير دين بمعدل فائدة متغير إلى دين بمعدل فائدة ثابت، وتقضي قواعد تغطية التدفقات النقدية أي التحوط ضد مخاطر التقلب في التدفقات النقدية باتباع مدخل التأجيل في الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الخاصة بأداة التغطية حتى تتحقق الخسائر أو الأرباح المقابلة للبند المغطى حيث يتم الاعتراف بالجزء من الربح أو الخسارة الناتج عن التغير في القيمة العادلة لأداة التغطية الذي تم تحديده كتغطية فعالة (أي الذي يغطي قيمة الخسارة أو الربح من البند المغطى) في الدخل الشامل الآخر، والاعتراف بالجزء غير الفعال (أي الفائض عن قيمة الخسارة أو الربح من البند المغطى) في قائمة الدخل، وعندما تتحقق الخسائر أو الأرباح الخاصة بالبند المغطى يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر لأداة التغطية المتراكمة في قائمة الدخل الشامل إلى قائمة الدخل.

3. تغطية صافي استثمار في نشاط أجنبي: هو عبارة عن تغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف الأجنبي نتيجة الاستثمار في وحدة أجنبية أو تعهدات الوحدة بالعملة الأجنبية، وتستخدم محاسبة تغطية صافي الاستثمار في نشاط أجنبي عندما يكون لدى المؤسسة الرغبة في تغطية مخاطر المعاملات بالعملات الأجنبية الناتجة عن عمليات الاستثمار بالعملات الأجنبية وبالنسبة للمعالجة المحاسبية لتغطية صافي الاستثمار في نشاط أجنبي فإنها تتم بشكل مشابه لتغطية التدفقات النقدية.

ب- آليات محاسبة تغطية محفظة من الأصول أو الالتزامات المالية ضد خطر

سعر الفائدة (المحاسبة عن علاقات التغطية الكلية):

- وضح معيار المحاسبة المصري رقم 26 أنه عندما ترغب المؤسسة في تغطية خطر التعرض لسعر الفائدة لمحفظة من الأصول المالية أو الالتزامات المالية يجب عليها تطبيق متطلبات محاسبة تغطية القيمة العادلة، ويجب عليها الالتزام بما يلي :
- تحدد المنشأة محفظة البنود التي ترغب في تغطية خطر سعر الفائدة لها، وقد تكون المحفظة محفظة أصول فقط أو التزامات فقط أو كليهما معاً.
 - تقوم المنشأة بتقسيم المحفظة إلى فترات زمنية لإعادة التسعير بناء على تواريخ إعادة التسعير المتوقعة وليس التواريخ التعاقدية.
 - بناء على ذلك تحدد المنشأة القيمة التي ترغب في تغطيتها، وتقوم بتحديد خطر سعر الفائدة الذي ترغب في تغطيته مثلاً سعر الفائدة القياسي (الليبور) ، وتقوم بتحديد أداة تغطية أو أكثر لكل فترة زمنية لإعادة التسعير
 - تقدر المنشأة من البداية وفي الفترات اللاحقة فعالية التغطية أثناء الفترة المخصص لها التغطية.
 - تقوم المنشأة في كل تاريخ من تواريخ إعادة التسعير بقياس التغير في القيمة العادلة لبند التغطية والذي يرجع للخطر المغطى وتقوم بتحديد فعالية التغطية باستخدام أسلوب المنشأة الموثق لتقدير الفعالية، وتعترف بالتغيرات في القيمة العادلة لبند التغطية كأرباح أو خسائر في قائمة الدخل.
 - تقوم المنشأة بقياس القيمة العادلة لأدوات التغطية وتعترف بالأرباح أو الخسائر بقائمة الدخل وتعترف بالقيمة العادلة لأداة التغطية في قائمة المركز المالي.



- ونتيجة الاعتراف بأرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة لبند التغطية وأداة التغطية في قائمة الدخل، يمكن تحديد الجزء غير الفعال في التغطية وهو الفرق بين التغير في القيمة العادلة لأداة التغطية والبند المغطى.

وتخلص الباحثة مما سبق إلى وجود نوعين من آليات المحاسبة يمكن تطبيق أي منهما عند تغطية بند منفرد أي بالنسبة لمحاسبة التغطية الجزئية وهما إما التغطية من خطر التعرض للتغيرات في القيمة العادلة أو التغطية من خطر التعرض للتقلب في التدفقات النقدية.

أما بالنسبة لمحاسبة تغطية محفظة من الأصول أو الالتزامات المالية ضد خطر سعر الفائدة، يمكن التغطية من التعرض للتغيرات في القيمة العادلة فقط هذا بالنسبة للأغراض المحاسبية أما بالنسبة للأغراض الإدارية نظراً لأن التغير في سعر الفائدة يؤثر على صافي الدخل من العائد للمؤسسات المالية ، تقوم المؤسسات المالية بتنفيذ العديد من الممارسات لإدارة مخاطر سعر العائد (EFRAG,2017) ، ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لمستوى الاختلاف في العائد ويتم مراقبته يومياً بواسطة إدارة الأصول والخصوم (البنك الأهلي المصري - التقرير السنوي، 2021).

والهدف الرئيسي لإدارة مخاطر سعر الفائدة هو تحقيق استقرار صافي الدخل من العائد، وإذا تمكنت الإدارة من أن تجعل التغير في عوامل السوق له تأثير متساوي على التدفقات الداخلة والخارجة لا يتأثر صافي الدخل من العائد بالتغير في عوامل السوق، وأحد أفضل الطرق لضمان أن يكون تأثير التغير في عوامل السوق على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة واحد أن تقوم المؤسسة المالية بمقابلة تواريخ إعادة تسعير Matching Repricing Dates التدفقات الداخلة والخارجة، وهذا المدخل من أكثر المداخل استخداماً لتخفيض أثر التغير في عوامل السوق على صافي الدخل من العائد (Turner, Ross & Kumar Dasgupta,2019)

لذا ترى الباحثة أن آليات محاسبة تغطية محفظة من الأصول والالتزامات ضد خطر سعر الفائدة تركز على تقديم معلومات عن القيمة العادلة، ولا توفر معلومات عن تغطية خطر التقلب في التدفقات النقدية، لذا لا تحقق هدف محاسبة التغطية وهو تمثيل أنشطة إدارة المخاطر في القوائم المالية.

ومن الجدير بالذكر أن البنوك ملزمة بإعداد وعرض القوائم المالية وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري، وتلاحظ الباحثة أنه رغم سعي البنك المركزي المصري أن تتسق تلك القواعد مع معايير المحاسبة المصرية وأن تكون تلك القواعد نموذجاً يوضح كيفية تطبيق معايير

المحاسبة المصرية على القوائم المالية للبنوك، إلا أن تلك القواعد تتطلب من البنوك تطبيق نوع واحد فقط من محاسبة التغطية وهو التغطية الجزئية أو تغطية بند منفرد. وبعد أن تناولت الباحثة مفهوم محاسبة التغطية وهدفها ووضحت أنواع التغطية سواء تغطية كلية أو تغطية جزئية، وبعد أن تطرقت إلى شروط تطبيق محاسبة التغطية وكيف تتم المحاسبة عن علاقات التغطية المؤهلة توضح الباحثة فيما يلي الصعوبات التي تواجه الآليات الحالية لمحاسبة التغطية والتي تعوقها عن تحقيق هدفها.

المحور الثالث - أوجه القصور في الآليات الحالية لمحاسبة التغطية

والتي تعوقها عن تمثيل أنشطة إدارة مخاطر السوق (IASB,2014):

أولاً- تمثيل التغطية بشكل غير مباشر:

تؤدي المتطلبات الحالية لمحاسبة التغطية إلى الاعتراف بالتعرضات بطريقة لا تعبر عن إدارة المخاطر، أي أن المعلومات المقدمة للمستخدمين لا تعكس ما تقوم به المؤسسة فعلاً لإدارة المخاطر، وأحد الأدلة على ذلك استخدام Proxy hedging accounting: وهي تعيين لا يمثل بشكل مباشر إدارة المخاطر الفعلية للمؤسسة أي تقوم المؤسسة بتغطية بند ولكن نظراً لأنه غير مؤهل للتغطية وفقاً للمتطلبات الحالية لمحاسبة التغطية تقوم للأغراض المحاسبية بتعيين بند آخر كبند مغطى، فهي طريقة لتمثيل التغطية بشكل غير مباشر من خلال إيجاد بند مؤهل للتغطية يمكن استخدامه كوكيل عن البند غير المؤهل (PWC,2016) ، وأحد أهم الأمثلة على ذلك:

- الجزء الثابت من الودائع تحت الطلب (الودائع المستقرة) حيث عادة ما تقوم البنوك بالإدارة الديناميكية للمخاطر على أساس سلوكي وليس على أساس الشروط التعاقدية، حيث عادة ما يحتفظ العملاء بالودائع تحت الطلب لفترة طويلة، لذا بناء على دراسة سلوك العملاء ولأغراض إدارة المخاطر يحدد مديري المخاطر الجزء من الودائع تحت الطلب الذي يتوقع الاحتفاظ به لفترة طويلة core demand deposit ويستخدم هذا الجزء لتمويل القروض والاستثمارات الأخرى أي يتم معاملته كالتزام طويل الأجل بمعدل فائدة ثابتة، وتمنع المتطلبات الحالية لمحاسبة التغطية ذلك المكون الهام من المكونات التي يتم إدارة تعرضها للمخاطر- الودائع تحت الطلب - في البنوك من أن يكون مؤهل للدخول في علاقات التغطية- لأن التدفقات النقدية من الفائدة الخاصة بها - إن وجدت- لا تتأثر بالتغيرات في أسعار الفائدة فضلاً عن إن تلك الودائع ليس لها أي مخاطر قيمة عادلة ناتجة عن التحركات في أسعار الفائدة- بينما تدرج



التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المستخدمة لتغطية القروض والاستثمارات التي تستخدم الودائع في تمويلها في قائمة الدخل مما يؤدي إلى تذبذب الأرباح والخسائر، ولمعالجة هذا التذبذب تقوم البنوك بتحديد عناصر بديلة يمكن تعيينها كبنود مغطاه وهو ما يقلل من التمثيل الصادق لأنشطة إدارة المخاطر في القوائم المالية، وبالتالي عدم القدرة على تطبيق محاسبة التغطية على الجزء الثابت من الودائع تحت الطلب بشكل مباشر يقلل من التمثيل الصادق لإدارة المخاطر في القوائم المالية.

■ عادة ما تتخذ البنوك قرارات إدارة أنواع معينة من المخاطر على أساس المركز الصافي، مثل مخاطر سعر الفائدة، حيث تقوم البنوك بإدارة مخاطر سعر الفائدة بناء على صافي مخاطر سعر الفائدة الناتجة عن مجموعة من الأصول المالية والالتزامات المالية، ولأن IFRS 9 مثل IAS 39 لا يسمح بتعيين تحوط التدفقات النقدية من خطر سعر الفائدة على أساس المركز الصافي، تكون التغطية على أساس إجمالي وهذا يتطلب استخدام Proxy hedging حيث تقوم المؤسسات بتحديد الأصول والالتزامات المؤهلة وتقوم بتعيينهم كبنود مغطاة على أساس إجمالي وهذا يؤدي إلى عدم تمثيل إدارة المخاطر لأن البنود المغطاة يتم تعيينها لتحقيق متطلبات محاسبة التغطية بدلاً من تمثيل نشاط إدارة المخاطر.

■ تستخدم المؤسسات مشتقات داخلية لأغراض إدارة المخاطر ولأن المشتقات الداخلية غير مؤهلة لمحاسبة التغطية تضطر المؤسسة لتعيين مشتقات خارجية كأدوات تغطية للأغراض المحاسبية وهو ما يقلل من التمثيل الصادق لإدارة المخاطر في القوائم المالية.

ثانياً - لا تصور المتطلبات الحالية لمحاسبة التغطية الإدارة الديناميكية للمخاطر:

■ لا تمثل المتطلبات الحالية لمحاسبة التغطية - بالنسبة للمؤسسات التي تدير خطر سعر الفائدة من الأصول والالتزامات المالية على أساس المحفظة- الإدارة الديناميكية للمخاطر؛ لأنها تم تصميمها في المقام الأول لتغطية التعرضات الثابتة حيث أنه لتطبيق محاسبة التغطية لابد من تحديد البند المغطى وأداة التغطية ووجود علاقة اقتصادية بينهم وهذا ملائم للمحافظ المغلقة أي التي لا تتغير التعرضات المدرجة بها، وفي الواقع عادة ما تكون المحافظ مفتوحة حيث تتغير التعرضات المدرجة في هذه

المحافظ باستمرار حيث يضاف لها تعرضات جديدة وتحذف تعرضات مدرجة، ويقوم مديري المخاطر بإدارة صافي مركز الخطر المفتوح (EFRAG, 2017).

- لا يعكس إطار محاسبة التغطية الحالي الإدارة الديناميكية للمخاطر بسبب متطلبات ربط أدوات التغطية بالبنود المغطاه، حيث في ظل المتطلبات الحالية تقوم المنشأة بإعادة ضبط علاقات التغطية بشكل متكرر بسبب أن كلاً من أداة التغطية والبنود المغطى يتغيرا كثيراً وهذا يؤدي إلى صعوبة تطبيق متطلبات محاسبة التغطية لأن علاقات محاسبة التغطية يجب تتبعها وتسوية التعديلات (Feka.,2022).
- تتطلب المتطلبات الحالية لمحاسبة التغطية تعيين علاقة التغطية على أساس تغطية قيمة عادلة أو تغطية تدفقات نقدية، بينما في الواقع العملي تدير المؤسسات خطر سعر الفائدة بهدف تخفيض التقلب في القيمة العادلة والتدفقات النقدية معاً (Feka.,2022).
- المتطلبات الحالية لمحاسبة التغطية لا تقدم صورة كاملة عن تعرض المؤسسة للخطر المدار مثل مخاطر سعر الفائدة، حيث أنها لا تتطلب عرض صافي مركز المخاطر المفتوح، هي تستخدم غالباً لمعالجة التقلب في الأرباح والخسائر بدلاً من تمثيل أنشطة الإدارة الديناميكية للمخاطر، لذا هي لا تعكس كل أنشطة الإدارة الديناميكية للمخاطر (IASB,2014).

ثالثاً- لا تعكس المتطلبات الحالية لمحاسبة التغطية كل المخاطر التي يتم إدارتها:

لا توفر المتطلبات الحالية لمحاسبة التغطية صورة كاملة عن أنشطة إدارة المخاطر، فهي لا توضح المراكز المفتوحة أي التي اتخذت المؤسسة قراراً بعدم تغطيتها، حيث تستخدم المؤسسات محاسبة التغطية لتعكس المخاطر التي تم إدارتها من خلال التغطية أما المخاطر التي تم إدارتها باتخاذ قرار عدم التغطية لا تعكسها محاسبة التغطية في التقارير المالية، وهذا لا يمثل المعالجة المحاسبية الأفضل أو لا يحقق هدف محاسبة التغطية؛ لأن هدف محاسبة التغطية ليس تخفيض الخطر إنما تمثيل أنشطة إدارة المخاطر في القوائم المالية بغض النظر عما إذا تم القضاء على المخاطر أم لا (IASB,2014).

أي فشلت القوائم المالية في تمثيل أنشطة إدارة المخاطر لأن الآليات الحالية لتطبيق محاسبة التغطية غير مناسبة لتوفير صورة كاملة لمركز المخاطر والذي يتضمن مخاطر تم إتخاذ



قرار بعدم تغطيتها، وفي الواقع تستخدم الآليات الحالية لتقليل التقلب في الأرباح والخسائر بدلاً من تمثيل أنشطة إدارة المخاطر في حد ذاتها.

ويجب تمثيل كل أنشطة إدارة المخاطر في القوائم المالية بما فيها قرارات التغطية أو عدم التغطية، لأن القوائم المالية يجب أن تعكس أثر الإجراءات التي قامت بها المؤسسة لتحقيق العائد الذي حصلت عليه (Yamashita. Yuji, Hurworth. Jane, 2013).

كما لا تعكس المتطلبات الحالية لمحاسبة التغطية كل المخاطر التي يتم إدارتها وتغطية خطر التعرض لها حيث عادة ما تقوم البنوك بإدراج كل التعرضات للمخاطر في عملية إدارة المخاطر بغض النظر عما إذا تم الاعتراف بالبند محاسبياً أم لا، هذا يعني أنه قد يكون هناك تعرضات مدرجة لأغراض الإدارة الديناميكية للمخاطر لكنها لم يعترف بها كأصل أو التزام حيث أنها لم تلبى شروط الاعتراف بها كأصل أو التزام، على سبيل المثال:

▪ **Pipeline Transaction** – وهي معاملات لم يتم التعاقد عليها بعد ويتعرض منها البنك لخطر سعر الفائدة مثل عروض الإقراض بسعر فائدة ثابت – ونظراً لأن هذه المعاملات لم يتم الاعتراف بها للأغراض المحاسبية لا يمكن تعيينها في علاقات تغطية رغم أن البنك يقوم بمراقبة هذا التعرض لخطر سعر الفائدة وإدارته (Turner, Ross et.al, 2018).

▪ **Equity model book**: أي العائد المستهدف على حقوق الملكية حيث تحدد بعض المؤسسات وخاصة البنوك عائد على حقوق الملكية يشبه الفائدة أي أنها تحدد التعويض المستهدف لحملة الأسهم مقابل تقديم التمويل، وإذا أخذ البنك في اعتباره هذا العائد المستهدف لحملة الأسهم كجزء من أنشطة الإدارة الديناميكية لمخاطر سعر الفائدة يعتبر تعرض إضافي لسعر الفائدة ويتم إدارته مع التعرضات الأخرى لسعر الفائدة في المحفظة المدارة وقد يعزز تمثيل تلك الأنشطة في القوائم المالية الشفافية لمستخدمي القوائم المالية عن قدرة البنك على تحقيق عوائده المستهدفة على حقوق الملكية.

وتخلص الباحثة مما سبق إلى أن القيود في المتطلبات الحالية لمحاسبة التغطية أدت إلى صعوبة تحقيق هدف محاسبة التغطية وهو أن تعكس القوائم المالية بصدق أثر الأنشطة والإجراءات التي تستخدم فيها المؤسسة الأدوات المالية لإدارة التعرضات لمخاطر معينة وخاصة أنشطة الإدارة الديناميكية للمخاطر وذلك لأنها تصممها في المقام الأول لتغطية التعرضات الثابتة ونتيجة لذلك توقف البعض عن تطبيق محاسبة التغطية كلياً بينما قام آخرون بتطبيق محاسبة التغطية على بنود معينة أو استخدام أساليب التغطية من خلال وسيط وهو ما يقلل من

قابيلية المقارنة بين القوائم المالية وبالتالي لا تمثل القوائم المالية بصدق أنشطة إدارة مخاطر السوق.

النتائج والتوصيات:

تتمثل أهم النتائج التي توصلت لها الباحثة فيما يلي:

1. تجاهلت قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري - والتي تلتزم البنوك المصرية بإعداد وعرض قوائمها المالية وفقاً لها - محاسبة التغطية الكلية أو محاسبة تغطية المحافظ وهو ما يعني أن الآليات الحالية التي تطبقها البنوك لا تحقق هدف محاسبة التغطية وهو أن تعكس القوائم المالية أنشطة واستراتيجيات إدارة المخاطر لمنشأة تستخدم الأدوات المالية لإدارة مخاطر التعرض لمخاطر معينة .
2. تركز آليات محاسبة تغطية محفظة من الأصول أو الالتزامات المالية ضد خطر سعر الفائدة - والواردة في معيار المحاسبة المصري رقم 26 "الأدوات المالية" - على تقديم معلومات عن القيمة العادلة، ولا توفر معلومات عن تغطية خطر التقلب في التدفقات النقدية، لذا لا تحقق هدف محاسبة التغطية وهو تمثيل أنشطة إدارة المخاطر في القوائم المالية.
3. الآليات الحالية لمحاسبة التغطية لا تقدم صورة كاملة عن تعرض المؤسسة للخطر المدار مثل خطر سعر الفائدة، حيث أنها لا تتطلب عرض صافي مركز المخاطر المفتوح، هي تستخدم غالباً لمعالجة التقلب في الأرباح والخسائر بدلاً من تمثيل أنشطة الإدارة الديناميكية للمخاطر، لذا هي لا تعكس كل أنشطة الإدارة الديناميكية للمخاطر.
4. تؤدي الآليات الحالية لمحاسبة التغطية إلى عدم تمثيل الأنشطة والإجراءات التي تقوم بها المؤسسة لإدارة مخاطر السوق بصدق في القوائم المالية.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت لها الباحثة توصي الباحثة بما يلي:

1. إجراء المزيد من الدراسات حول أثر الآليات الحالية لمحاسبة التغطية على منفعة المعلومات المحاسبية.
2. متابعة الجهود التي يقوم بها مجلس معايير المحاسبة الدولية بغرض تطوير آليات محاسبة التغطية وانتقاء ما يلائم بيئة الأعمال المصرية.



3. تطوير آليات محاسبة التغطية الواردة في قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بحيث تمثل تلك الآليات بصدق أنشطة وإجراءات إدارة المخاطر في القوائم المالية.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية

البنك الأهلي المصري (2021). التقرير السنوي لعام 2021، متاح على الموقع الإلكتروني

<https://www.nbe.com.eg/NBE/E/#!/AR/AnnualReport>

البنك المركزي المصري. (2018). قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من البنك المركزي المصري. تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9).

حماد، طارق عبد العال. (2016). موسوعة معايير المحاسبة. الإسكندرية، الدار الجامعية.

صالح، رضا إبراهيم عبدالقادر، و أبو بكر، أحمد فتوح محمد. (2018). أثر المحاسبة عن أنشطة التحوط على إدارة المخاطر المصرفية مع دراسة ميدانية بالبنوك التجارية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة. 4 (5)، 245-281.

عبد الحميد، هند ثروت. (2017). أثر تطبيق محاسبة التحوط على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة - جامعة بنها ، 37 (2)، 423-445.

عبد الغفار، نورهان السيد. (2019). قياس وتحليل الآثار المترتبة على تطبيق محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية واستخدام التحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة في إدارة المخاطر المالية: دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالاسماعيلية - جامعة قناة السويس، 10 (1) ، 239-308.

القاضي، نجلاء فتح الرحمن أحمد، و حسن، هبة الله عبدالصبور أمين. (2024). تطور استخدام المشتقات المالية في سوق الأوراق المالية السعودي "تداول": دراسة تحليلية للفترة من 2020 م. إلى 2023 م. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية (أسيوط)، 44 (80) ، 287 - 319.



مبارك، سهام عبد المنجي. (2017). دراسة تحليلية مقارنة لمتطلبات المحاسبة عن عمليات التحوط وفقا لمعيار التقرير المالى الدولى رقم "9" ومعيار المحاسبة المصرى المناظر رقم "26". مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 1 (1)،

635 – 684

معايير المحاسبة المصرية. (2020). معيار المحاسبة المصرى رقم 26 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس. الوقائع المصرية. (143).
معايير المحاسبة المصرية. (2020). معيار المحاسبة المصرى رقم 47 الأدوات المالية. الوقائع المصرية. (143).

ثانياً – المراجع الأجنبية:

Abdullah, A., & Ku Ismail, K. N. I. (2016). The effectiveness of risk management committee and hedge accounting practices in Malaysia. *Information Journal Special Issues*, 19.

Bunea-Bontas, Cristina Aurora , Petre, Mihaela Cosmina and Culiță, Gica,. (2009). Issues on hedge effectiveness testing. <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1494015>

Campbell, J. L., Mauler, L. M., & Pierce, S. R. (2019). A review of derivatives research in accounting and suggestions for future work. *Journal of Accounting Literature*, 42(1), 44-60.

Deloitte (2014). Using Hedge Accounting to Better Reflect Risk Mitigation Strategies, Available At: <https://www2.deloitte.com/eg/en.html>

Deloitte (2023). On the Radar Hedge Accounting, Available At: <https://www2.deloitte.com/eg/en.html>

Ernst & Young,(E&Y, 2022).Apply IFRS 9 Dynamic Risk Management Model. Available at: https://www.ey.com/en_us

Ernst & Young,(E&Y, 2024) Financial reporting development- a comprehensive guide derivatives and hedging, P:316, Available at: https://www.ey.com/en_us

European Financial Reporting Advisory Group (EFRAG. 2017). *How do banks manage interest rate risk, Dynamic Risk Management*. Available at: <https://www.efrag.org/en>

Glaum, M., & Klöcker, A. (2011). Hedge accounting and its influence on financial hedging: when the tail wags the dog. *Accounting and Business Research*, 41(5), P.p:459–489.

- González, L. O., Santomil, P. D., & Herrera, A. T. (2020). The effect of Enterprise Risk Management on the risk and the performance of Spanish listed companies. *European Research on Management and Business Economics*, 26(3), 111-120.
- Gornjak, M. (2017). Comparison of IAS 39 and IFRS 9: The Analysis of Replacement. *International Journal of Management, Knowledge and Learning*, 6 (1), 115-130.
- Hairston, S. A., & Brooks, M. R. (2019). Derivative accounting and financial reporting quality: A review of the literature. *Advances in accounting*, 44, 81-94.
- International Accounting Standards Board (IASB, 2014). *Accounting For Dynamic Risk Management: A Portfolio Revaluation Approach to Macro Hedging*, Discussion Paper, Available at: www.ifrs.org.
- Kablan, A. (2014). Financial Risk Management and Hedge Accounting. *Managerial Issues in Finance and Banking: A Strategic Approach to Competitiveness*. Springer International Publishing Switzerland .99-109.
- Köchling, Gerrit and Posch, Peter N. (2018). How Does Hedge Accounting Influence Firm Value?, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3128333>
- Oktavia O. et al., (2019). The effects of financial derivatives on earnings management and market mispricing. *International Journal of Business*, 21(3), Pp: 289:307.
- Papa, V., & Peters, S. (2013). User Perspective on Financial Instruments Risk Disclosures under IFRS Derivatives and Hedging Activities Disclosures. London: CFA Institute.
- PWC (2017). *In depth: Achieving hedge accounting in practice under IFRS 9*. 1-230, Available at: www.pwc.co.uk
- PWC. (2016). Practical guide - General hedge accounting, Available at: www.pwc.co.uk
- Rannou, Y., Barneto, P. (2021). Corporate Risk Management and Hedge Accounting Under the Scope of IFRS 9. In: Zopounidis, C., Benkraiem, R., Kalaitzoglou, I. (eds) *Financial Risk Management and Modeling. Risk, Systems and Decisions*. Springer, https://doi.org/10.1007/978-3-030-66691-0_1
- Riccardi, L. (2016). Accounting Standards for Business Enterprises No. 24—Hedging. In: *China Accounting*



- Standards.* Springer, Singapore. 177-187.
https://doi.org/10.1007/978-981-10-0006-5_28
- Sticca, R. M., & Nakao, S. H. (2019). Hedge accounting choice as exchange loss avoidance under financial crisis: Evidence from Brazil. *Emerging Markets Review*, 41.
- Turner ,Ross, Fernando Chiqueto, Kumar Dasgupta. .(2018). Dynamic Risk Management, Asset profile, *IFRS Foundation*, Available at: www.ifrs.org
- Turner ,Ross, Fernando Chiqueto, Kumar Dasgupta.(2017). Dynamic Risk Management, Outline of proposed DRM accounting model and next steps. *IFRS Foundation*. Available at: www.ifrs.org.
- Wang, L., & Makar, S. (2019). Hedge accounting and investors' view of FX risk. *International Journal of Accounting and Information Management*, 27(3), 407–424.
<http://doi.org/10.1108/IJAIM-10-2017-0121>
- Yamashita. Yuji, Hurworth. Jane. (2013). Accounting for macro hedging, Portfolio revaluation approach through Other Comprehensive Income (OCI), *IFRS Foundation*, Available at: www.ifrs.org
- Zhiqi Ni, Matthias Schueler, Iliriana Feka, Riana Wiesner. (2022). Dynamic Risk Management (DRM)- Project Direction, *IFRS Foundation*, Available at: www.ifrs.org